

لمحة تاريخية عن السياسات الاقتصادية في تونس

ما سبق 1970:

قبل السبعينات من القرن الماضي لم يكن للقطاع الخاص وجود في تونس (سياسات اشتراكية)

➤ الحكومة كانت تسيطر على كل من القطاعات التالية: تجارة الجملة و التجزئة و الخدمات المصرفية و المواصلات و الطاقة و التعدين و 90% من قطاع الزراعة و 70% من قطاع الصناعة.

➤ دور الدولة المهيمن هَمَد تفاعل القطاع الخاص مع الحوافز الحكومية مما أدى لإنهيار الاستثمارات الخاصة.

ما بعد 1970 – سياسة الانفتاح

هذه السياسة أدت لخلق انقسام بين قطاع حر ليبرالي للشركات الخارجية التي تُركز على الصادرات من البضائع البسيطة وبين قطاع محلي كان محميًا من المنافسة و خاضع لمستوى هائل من تدخلات الدولة.

استمرت الدولة بلعب دور أساسي فيما يتعلق بإدارة المؤسسات الاحتكارية.

جمعت ما بين سياسات دعم الواردات و سياسات القطاع الخاص لتشجيع الصادرات.

ما بعد 1987 – سياسة التحرير الاقتصادي

- صندوق النقد الدولي حثّ على اتخاذ معايير للحد من الإنفاق العام و للتحكم بالتضخم و للتقليل من عجز الميزانية الحالي.
- تقليص العمالة في القطاع العام و إلغاء الضوابط على الأسعار.
- رفع الحواجز التجارية و الخصخصة بنطاق واسع.
- تعويم الدينار التونسي و انخفاض العملة ولكن ثبت استقرار سعر الصرف.
- عدم وجود رقابة تنظيمية مستقلة أدى لهيمنة النخبة بشكل واسع وكبير.
- عائلة بن علي و أقاربهم تحكّموا في عمليات التحرير الاقتصادي و الخصخصة.
- نموذج التنمية فضّل المناطق الساحلية و الإطار المؤسسي الذي يقيد مشاركة المواطنين في السياسات التنموية.
- استثمارات الحكومة لم تستطع أن تعكس مسار الوضع أو تتداركه.

ما بعد 2011 – سياسات ما بعد الثورة

حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من المبالغة في تقدير النجاح في الحد من الفقر

- ❑ اعتبارًا من 2017, عانى 0.6% من الفقر المتعدد الأبعاد.
- ❑ عانت نسبة مرتفعة نسبيًا (17%) فقرًا غير حاد و متعدد الأبعاد.
- ❑ 31.9% معرضين لخطر الوقوع في براثن الفقر.
- ❑ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أشارت أيضًا بأن النظام الضريبي الرجعي الشامل يتعارض مع هدف التنمية المستدامة رقم 10.4 الذي ينص على تحقيق قدر أكبر من المساواة.

منذ الثورة و المؤسسات المالية الدولية تروج لإصلاحات تعطي الأولوية لخفض الدين العام و لتقوية القطاع الخاص

- ❑ البنك الدولي شدد على تقوية القطاع الخاص و الميزة التنافسية و إلغاء الضوابط التنظيمية لسوق العمل.
- ❑ في يونيو 2013 قام صندوق النقد الدولي بفتح باب الاقتراحات لقرضه البالغ 74.1 مليار دولار و تضمنت الاقتراحات خفض الإعانات و رفع بعض الضرائب على المستهلك بما في ذلك زيادة ضريبة المركبات.
- ❑ صندوق النقد الدولي طلب من الحكومة إخفاض الضرائب على الشركات أملاً بتعزيز البيئة التنافسية في القطاع الخاص.

إقرار قانون الاستثمار في 2016 يسعى لجذب عدد أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس ولكن بالمقابل فشلوا في تنفيذ إصلاحات للاقتصاد الكلي.

سمات التنظيم في تونس

عدم وجود منهجية موحدة
لمراجعة التشريعات القائمة

عدم وجود سجل شامل
للأدوات التشريعية

عدم وجود استراتيجية/
سياسة وطنية للتنظيم

عدم وجود دليل ملزم
للسياغة التشريعية حتى
مؤخراً

عدم وجود إلزام قانوني
بالتشاور / تشاور غير منظم

عدم وجود آلية لقياس آثار
الأدوات التنظيمية قبل
إصدارها

التبعات

عدم اتساق الأدوات التنظيمية مع بعضها ومع السياسات القائمة	تعدد وتداخل اختصاصات جهات التنظيم والتطبيق	غياب اليقين القانوني
ضعف جودة الأدوات التنظيمية	عدم استجابة الأدوات التنظيمية لاحتياجات المواطنين	عشوائية القرارات
تدني فعالية وكفاءة الخدمات الحكومية	انتشار الفساد	سلطة تقديرية واسعة للمسؤول الحكومي

التبعات ...

الإطار المؤسسي مجزأ وغير فعال

تقدم المؤسسات تقاريرها إلى الوزارات المختلفة وغالبًا ما تعمل في صوامع مما يضيف صعوبات أمام الشركات للتنقل.

مؤسسات متعددة تحكم المشروعات الاستثمارية (Cepex ، FIPA ، API ، APIA..etc).

- ينطبق التعقيد أيضًا على المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال.

تكلفة الوضع الحالي بالنسبة لمجتمع الأعمال

عدم القدرة على حساب التكاليف المستقبلية بدقة

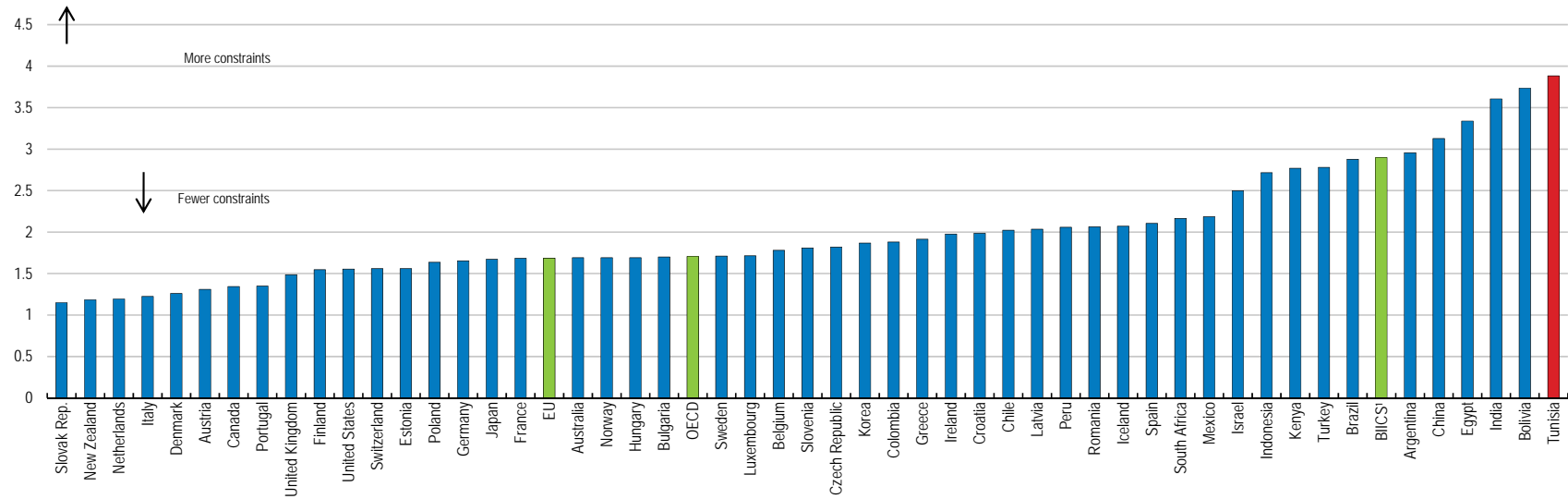
تشوهات في الأسواق

تثبيط المنافسة

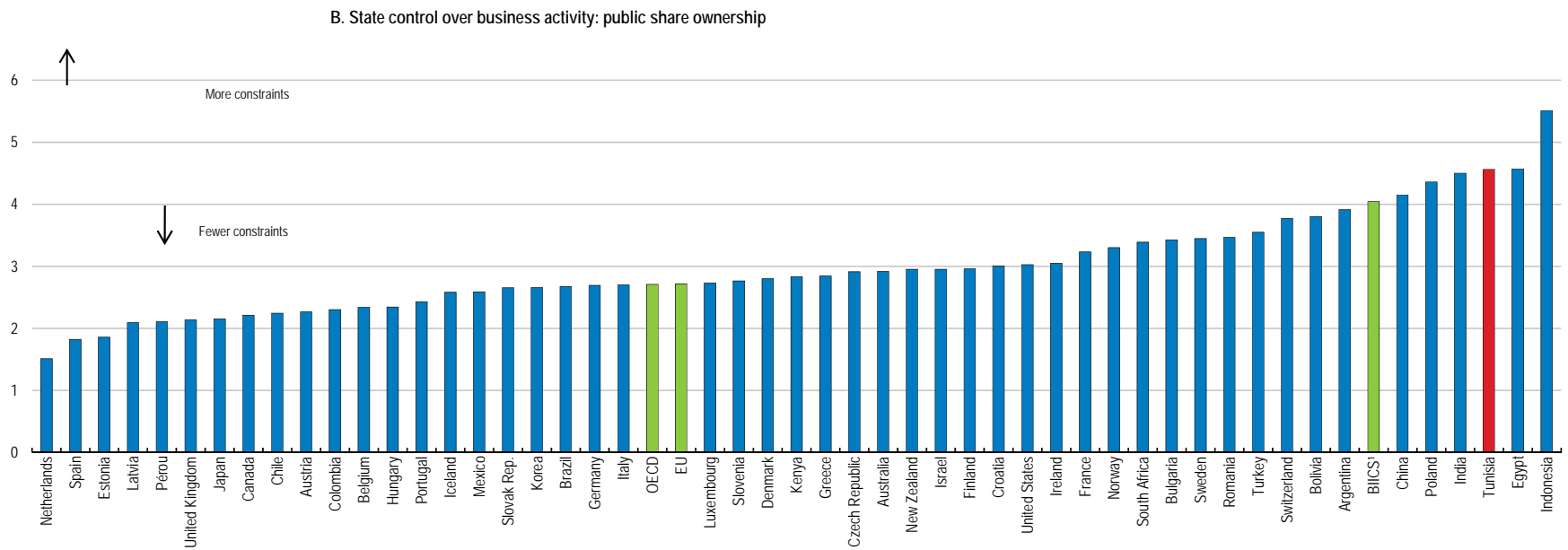
ارتفاع التكاليف بسبب انتشار الفساد والأكلاف البيروقراطية

- العقبات التنظيمية على زيادة الأعمال مرتفعة بشكل خاص.

A. Regulatory obstacles to entrepreneurship are particularly high

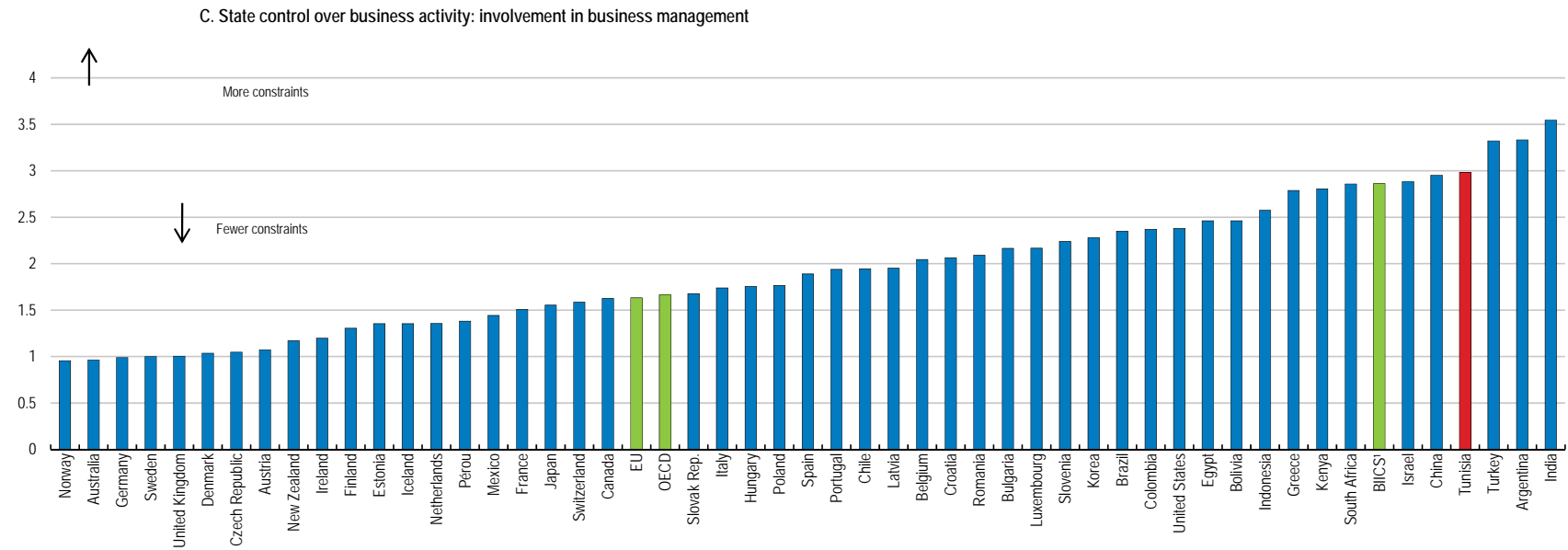


- سيطرة الدولة على النشاط التجاري: ملكية الأسهم العامة



<http://www.oecd.org/economy/surveys/Tunisia-2018-OECD-economic-survey-overview.pdf>

- سيطرة الدولة على النشاط التجاري: المشاركة في إدارة الأعمال.



مركز تونس في بعض المؤشرات الدولية



تنقية الأدوات التشريعية التي تم حصرها من خلال
مراجعة منظمة بالتشاور مع القطاع الخاص والجمعيات
والرأي العام

تحديد الأدوات التشريعية السارية المتعلقة بمناخ الأعمال
من خلال حصر شامل

تونس

تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأدوات التنظيمية
(RIA) الذي يعتمد على تحليل البدائل المختلفة من
أجل إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة

إتاحة كافة الأدوات التشريعية عبر قاعدة بيانات للتنمية
الوطنية

الدروس المستفادة

الدعم السياسي على أعلى مستوى أمر حيوي لنجاح واستدامة السياسات التنظيمية

وضع استراتيجية تنظيمية شاملة

تطبيق السياسات التنظيمية الأفضل على مستوى الحكومة ككل

إنشاء الهياكل المؤسسية الملائمة

إشراك كل الأطراف المعنية في جهود الإصلاح

وضع منهجيات العمل

بناء قدرات العاملين